

Distr.: General
16 October 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

أولا - مقدمة

١ - رحب مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٥٩ (٢٠١٧) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (القوة المشتركة) في جميع أنحاء أقاليم البلدان المشاركة في القوة بغية استعادة السلام والأمن في منطقة الساحل^(١). كما رحب المجلس بالمفهوم الاستراتيجي لعملياتها الذي أقره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٦٧٩ المعقود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٢ - وطلب مني مجلس الأمن أن أقدم تقريراً عن أنشطة القوة المشتركة، بما في ذلك عن تفعيلها وعن التحديات التي تواجهها والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها، وكذلك عن السبل الكفيلة بتخفيف أي آثار ضارة لعملياتها العسكرية على المدنيين، بمن في ذلك النساء والأطفال، في غضون أربعة أشهر من اتخاذ القرار. وتحقيقاً لهذه الغاية، قمْتُ بإيفاد فريق للتقييم إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في الفترة الممتدة من ٦ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر. وقد تضمن الفريق موظفين من إدارات عمليات حفظ السلام والدعم الميداني والشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد استُرشِدَ بالنتائج التي توصل إليها الفريق في إعداد هذا التقرير بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي.

ثانياً - التحديات التي تواجه منطقة الساحل

٣ - تدهور الوضع الأمني بشدة في منطقة الساحل في أعقاب الأزمة الليبية التي اندلعت عام ٢٠١١ وأزمة مالي التي اندلعت عام ٢٠١٢ والتمرد الذي قادته جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد التي تعرف

(١) تتجاوز منطقة الساحل أراضي الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي تشمل أيضاً بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، والكاميرون، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.



باسم بوكو حرام، الذي أدى إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة أصلاً. وقد أوجزت بعثة التقييم التي أوفدها سلفي في تقريرها الذي قدمته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عن تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (S/2012/42)، كيف أن أوجه القصور في الحوكمة، والفقر والآثار المدمرة الناجمة عن تغير المناخ، بما فيها حالات الجفاف المتعاقبة وانعدام الأمن الغذائي، تسببت في حالات طوارئ إنسانية خطيرة. كما أسفرت النزاعات المحلية على الوصول إلى الموارد الطبيعية، التي تفاقمت من جراء التهميش المستمر لشرائح من السكان، عن تهديد سبل كسب العيش وتفاقم الظروف المعيشية. ومع أن معظم هذه التحديات يعود إلى ما قبل النزاع الليبي، فقد أدى ما نجم عنه من نزوح جماعي للسكان، وهجرة متزايدة، وتدفق للأسلحة والمقاتلين المسلحين من شمال ليبيا، إلى تفاقم الوضع المشأصلاً في منطقة الساحل. كما أدت الأزمة التي نشبت لاحقاً في مالي عام ٢٠١٢ إلى اضمحلال كامل لسلطة الدولة في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد، ووفرت ملاذاً آمناً لجماعات متطرفة عنيفة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات في ليبيا، التي وسّعت رقعة انتشارها لاحقاً لتصل إلى بوركينا فاسو والنيجر. وفي مثل هذا السياق، لا تستطيع الحكومات الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وأن تكفل في الوقت نفسه سلامة السكان وأمنهم.

٤ - ودعت بلدان منطقة الساحل مراراً إلى إنشاء قدرة عسكرية إقليمية من أجل التصدي للتهديدات بشكل أكثر فعالية على نحو يُظهر عزماً جماعياً على تعزيز إمساك بلدان المنطقة بزمam الأمور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قرر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والشبكات الإجرامية عبر الوطنية. وأعقبت ذلك مشاورات رفيعة المستوى في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أبلغني رؤساء دول المجموعة الخماسية بقراراتهم العمل رسمياً على تشكيل قوة مشتركة، التي أعلنوا عنها لاحقاً خلال مؤتمر قمتمهم العادي السادس، المعقود في باماكو في ٦ شباط/فبراير. وفي تلك المناسبة، تعهدت بدعم هذه المبادرة الجديرة بالثناء، ووعدت بالعمل على مواجهة التحديات العديدة التي تواجه منطقة الساحل على نحو شامل. ورغم أهمية مبادرة القوة المشتركة، فإنه لكي يُكتب لها النجاح والاستدامة، ينبغي لها أن تترابط في إطار عملية شاملة تجمع بين الجوانب الأمنية والإنسانية والإنمائية. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (الاستراتيجية المتكاملة)، التي أقرها مجلس الأمن عام ٢٠١٣، إطاراً لدعم الأمم المتحدة لهذه الاستجابة. وبغية الإسراع في تنفيذها، قمّت في وقت سابق من عام ٢٠١٧، بتكليف نائب الأمين العام بمهام حشد طاقات كامل المنظومة لدعم المنطقة من خلال فريق عامل تابع للجنة التنفيذية معني بمنطقة الساحل يتألف من رؤساء مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها.

٥ - وتُعتبر الهجمات الإرهابية التي وقعت في باماكو ونيامي وواغادوغو بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، فضلاً عن الهجمات المستمرة على قوات الدفاع والأمن في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، والهجمات القاتلة على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بمثابة تذكير بتدهور الحالة التي تنطوي على مخاطر جدية تتمثل في امتداد آثارها إلى تهديد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي إن لم يتم التصدي لها بسرعة. وقد أدت تلك الهجمات إلى تعزيز العزم السياسي والشعور المشترك بالحاجة

الملحة إلى تفعيل القوة المشتركة في أسرع وقت ممكن، وإلى بدء عملياتها الحدودية المشتركة الأولى في منطقة لبيتاكو - غورما قبل نهاية عام ٢٠١٧.

الحكومة

٦ - لا يزال ضعف الحكومة السياسية والمالية والأمنية في صميم عدم الاستقرار في الساحل. وأدى النطاق المحدود لوجود المؤسسات الوطنية في المناطق النائية والحدودية إلى زيادة الحرمان الذي تكابده قطاعات من السكان وتغذية التنامي السريع للتطرف العنيف في جميع أنحاء المنطقة بشكل فعال، مما أسهم في إيجاد مساحات متنازع عليها وخارجة عن سلطة الدولة. كما يخلّف الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والحرمان والفقر والتخلف مظالم تستغلها الجماعات المتطرفة العنيفة. ونتيجة لذلك، قامت الجماعات المتطرفة العنيفة بالتوغل حيثما تكون الدولة غائبة بوجه عام، كما هو الحال في شمال مالي ووسطها، وأيضاً وبشكل متزايد في شمال بوركينا فاسو، حيث تستهدف تلك الجماعات تحديداً المؤسسات والمسؤولين الوطنيين المدنيين أو العسكريين أو الأمنيين. ويزيد وجود هذه الجماعات من صعوبة الحصول على الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى إغلاق المدارس والمراكز الصحية، الأمر الذي يزيد بدوره من تقويض سلطة الدولة. وفي بعض الحالات، شكلت الجماعات المتطرفة كيانات بديلة للحكم واستغلت حالات التوتر القائمة بين رعاية الماشية والرعاة الرحل، وكذلك بين مختلف الجماعات العرقية، مما يؤدي إلى استمرار خطر العنف المسلح. وفي حالات أخرى، تحظى تلك الجماعات بتأييد المواطنين المحرومين، بفضل إنشائها إدارات موازية، بما في ذلك استحداثها نظاماً ضريبية في مقابل توفير الحماية وتقديم الخدمات الأساسية الضرورية، بما فيها توفير الخدمات في مجال العدالة.

حماية الحدود والهجرة

٧ - شهدت السنوات الخمس الأخيرة زيادة هائلة في النزوح الجماعي والهجرة غير النظامية في جميع أنحاء منطقة الساحل. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان هناك حوالي ٤,٩ ملايين شخص قد شردوا قسراً، مما يدل على فداحة خسائر النزاع والعنف في المنطقة. وفقد معظم النازحين سبل عيشهم وغالبا ما يتم استضافتهم في المجتمعات الشديدة الضعف أصلاً. ويعبر المهاجرون جميع بلدان المجموعة الخماسية، مع أن الغالبية العظمى تمر عبر النيجر، وبدرجة أقل، عبر مالي. وبات تسهيل الهجرة غير النظامية يشكل مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة لسكان أجزاء من شمال مالي وشمال النيجر، وأدى إلى زيادة في النشاط الإجرامي القائم على تهريب الأشخاص والاتجار بهم. ويبرز هذا الوضع أيضاً الحاجة إلى تكوين رؤية مشتركة واتباع نهج مشترك من أجل تحسين أمن الحدود وتحسين المراقبة فيما يتعلق بحركة الأشخاص والبضائع في غرب أفريقيا، خارج حدود الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٨ - وتبين لأعضاء فريق التقييم أن مستوى وتطور حماية الحدود يتباينان إلى حد كبير في أنحاء المنطقة. فعلى الرغم من أن تشاد وموريتانيا استثمرتا في أمن الحدود إلى حد كبير، ما برحت مالي والنيجر تلتزمان الدعم من المجتمع الدولي منذ عام ٢٠١١، بسبب قدرتهما المحدودة على كفاءة المراقبة الفعالة للحدود وضبط تدفق الأسلحة والمقاتلين من ليبيا. كما تبين للفريق أنه لم يجرز سوى تقدم ضئيل في هذا المجال، لا بل إن وجود الدولة في المناطق الحدودية في شمال بوركينا فاسو وشمال مالي ووسطها تقلص في الواقع.

الأمن

٩ - في أعقاب الأزمة الليبية، تم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من المخزونات الليبية إلى منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت منطقة الساحل والصحراء الكبرى منذ وقت طويل منطقة يزدهر فيها الاتجار غير المشروع، تقع فيها مالي وموريتانيا والنيجر عند تقاطع الطرق التجارية. وقد أدت الزيادة في الاتجار بالمخدرات مؤخرًا، التي اقترنت بزيادة في تهريب الأشخاص والاتجار بهم، إلى توفير مصادر دخل جديدة للجماعات الإرهابية المسلحة، بالتواطؤ مع المسؤولين الحكوميين في بعض الحالات، الأمر الذي زاد من زعزعة استقرار المنطقة. ونتيجة لذلك، وبسبب تفشي الإهمال، ونقص المعدات والتدريب، والافتقار إلى القدر الكافي من المساءلة والرقابة، فإن قوات الأمن غير مستعدة أو غير مجهزة لمواجهة هذه التهديدات.

١٠ - ونتيجة لذلك، تعمل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على زيادة إنفاقها الأمني تدريجياً، بتخصيص حصة متزايدة من ميزانياتها الوطنية للنفقات الأمنية والدفاعية أكثر من أي وقت مضى. ويصح ذلك بشكل خاص على البلدان التي تواجه تهديدات أمنية متعددة. وتواجه تشاد والنيجر، على سبيل المثال، أزمات متزامنة على حدودها مع ليبيا من جهة، بالإضافة إلى تمرد جماعة بوكو حرام في الجنوب من جهة أخرى. وكان يتعين أيضاً على تشاد التصدي لتدهور الوضع الأمني على طول حدودها مع السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وواجهت النيجر قضايا مماثلة على طول حدودها مع مالي. واستثمرت موريتانيا إلى حد كبير في الأمن الوطني بعد وقوع عدد من الهجمات الإرهابية على أراضيها في مطلع هذا القرن. وأفاد المحاورون في تشاد وموريتانيا بأنهم اضطروا إلى إيلاء الأولوية للإنفاق الدفاعي على حساب المبادرات الإنمائية. كما أشار المسؤولون في النيجر إلى أن التهديدات تتطور بسرعة، الأمر الذي يتطلب استجابات ديناميكية.

التنمية

١١ - تتسم الحالة الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الساحل، وهي منطقة تفتقر اقتصاداتها إلى تنوع سليم وتعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والرعي واستغلال الموارد المعدنية، بنمو سريع للسكان الشباب، وبتفاقم أوجه عدم المساواة، بما في ذلك في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوزيع غير متكافئ للموارد. وقد أثرت الإدارة المالية السيئة والاعتماد المتزايد على الواردات، مما أدى إلى تعرضها القوي لتقلبات أسعار المواد الخام، تأثيراً مباشراً على الإيرادات الوطنية وفاقت من الاعتماد على المساعدة الأجنبية. وما برحت هذه الاتجاهات تتفاقم من جراء التدهور البيئي وتفشي الآثار الناجمة عن تغير المناخ، مما نجمت عنه آثار سلبية على الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية.

الأثر الإنساني

١٢ - يحتاج نحو ٢٤ مليون شخص حالياً إلى المساعدة لإنقاذ حياتهم في منطقة الساحل. وقد تعين على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشكل متزايد، أن تتدخل من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة، فعملت بذلك على ملء الفراغ الذي خلفه تلاشي سلطة الدولة. ونتيجة لذلك، فإن الحجم الكبير لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى الذي يبرز معدلاً من أعلى المعدلات الديموغرافية في أفريقيا إضافة إلى تدهور الحالة الأمنية، يمثل تحدياً كبيراً أمام إيصال

المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين، نظراً لأن حجم المسائل التي يتعين معالجتها وتعددتها يفوق القدرات المتاحة للعمل الإنساني إلى حد كبير. ويؤدي الافتقار إلى التمويل المتاح، بشكل إضافي إلى عرقلة قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على تلبية الاحتياجات. ولم يرد حتى تاريخ إعداد التقرير، سوى ٤٩ في المائة من المبلغ الإجمالي اللازم للمساعدة الإنسانية في منطقة الساحل في عام ٢٠١٧ وقدره ٢,٧ بلايين دولار.

١٣ - وباتت منطقة الساحل اليوم أسيرة حلقة مفرغة يُسهم فيها سوء الإدارة السياسية والأمنية، إلى جانب الفقر المزمن وآثار تغير المناخ، في انتشار انعدام الأمن. كما أدى تزايد الإرهاب والخروج على القانون إلى تقويض سلطة الدولة إلى حد أبعد، مما جعل الحكومات عاجزة عن إعالة مواطنيها وحمايتهم، وأسهم بدوره في تنمية نزعة التطرف وفي زيادة عدم الاستقرار.

١٤ - من أجل دعم المنطقة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، إلى جانب الاستجابة العسكرية، قمتُ بإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة في اتجاه تبسيط وتعزيز الدعم الذي تقدمه من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي تم وضعها عام ٢٠١٣. وفي وقت إعداد التقرير، كان الفريق العامل المعني بمنطقة الساحل التابع للجنة التنفيذية، قد وافق بالفعل على تقسيم واضح للعمل فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، وشرع في عملية ترمي إلى حصر البرامج الجارية التي تنفذها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لتحديد الثغرات ووضع استراتيجية استثمارية لتعبئة الموارد.

١٥ - وبالإضافة إلى الأمم المتحدة، قامت منظمات دولية وإقليمية أخرى بوضع أطر استراتيجية إقليمية شاملة. وتشمل هذه المنظمات الاتحاد الأوروبي (٢٠١٢)، والبنك الدولي (٢٠١٣)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٢٠١٣)، والاتحاد الأفريقي (٢٠١٤)، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (٢٠١٤).

ثالثاً - القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

ألف - المفهوم الاستراتيجي للعمليات

١٦ - طبقاً لقمة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي عُقدت في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، قامت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة بوضع مفهوم استراتيجي للعمليات، وأقره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٦٧٩، على النحو الوارد في البلاغ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأذن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بنشر أفراد من العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين في منطقة الساحل فوراً بحد أقصى قوامه ٥ ٠٠٠ فرد ولمدة ١٢ شهراً قابلة للتجديد، بهدف استعادة السلام في منطقة الساحل. وقامت دول المجموعة الخماسية أيضاً بإعداد هيكل القيادة للقوة المشتركة، ومذكرة تفاهم بشأن الحصانة من الاختصاص المحلي، وميزانية تقديرية للسنة الأولى من العمليات بمبلغ ٤٢٣ مليون يورو. وفي الرسالة المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، التي وجهها إليّ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد، وأحال بها مفهوم العمليات والبلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن، أكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد حث مجلس الأمن على اتخاذ قرار بالموافقة على نشر القوة المشتركة وأن يأذن لي بتحديد طرائق دعم القوة المشتركة، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفي إطار الشراكة الاستراتيجية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقمتُ بإحالة هذه الوثيقة

الاستراتيجية إلى مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ١٥ أيار/مايو، مما أسفر عن اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) الذي رحب فيه المجلس بإنشاء القوة المشتركة.

١٧ - وقد أثير في مفهوم العمليات إلى تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في منطقة الساحل، بالتشديد على الأثر السلبي للإرهاب على حياة السكان وعلى وجود الدولة، حيث إن انتشاره يقوض قدرة الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ويفاقم الأزمات الإنسانية القائمة ويعوق تحقيق التنمية. وبناء على ذلك، فقد أنيطت بالقوة المشتركة ولاية تنطوي على المهام التالية: (أ) مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (ب) المساهمة في استعادة سلطة الدولة وعودة اللاجئين والنازحين؛ (ج) تيسير العمليات الإنسانية؛ (د) الإسهام في الأنشطة الإنمائية في منطقة الساحل.

١٨ - ويحدد المفهوم الاستراتيجي للعمليات نهجا من مرحلتين لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل، تركز المرحلة الأولى بشكل فوري على أمن الحدود في ثلاثة قطاعات استراتيجية: (أ) على امتداد الحدود بين مالي وموريتانيا (القطاع الغربي)؛ (ب) منطقة ليتباكو - غورما على طول حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر (القطاع الأوسط)؛ (ج) الحدود بين تشاد والنيجر (القطاع الشرقي). وفي المرحلة الثانية، ينبغي أن تكون القوة المشتركة قادرة على القيام بعمليات مركزية في موقع واحد أو أكثر في أراضي دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

١٩ - ورأى فريق التقييم أن العمليات الحدودية المشتركة التي سيجري تنفيذها في إطار المرحلة ١ ستولي الأولوية للقطاع الأوسط في الأجل القريب من أجل شل قدرة الجماعات المسلحة الإرهابية؛ ومنع الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة؛ ورصد حركة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات؛ مما سيترتب عليه قطع سلاسل الإمداد عن هذه الجماعات وحرمانها من مصادر تمويلها. وقام المسؤولون في الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإبلاغ فريق التقييم أيضا بأن هذه العمليات ستألف من دوريات مشتركة ومنسقة تسييرها القوات المسلحة للبلدان المساهمة في القوة، في الأراضي الواقعة على جانب كل منها من الحدود. وتمتد القطاعات لمسافة ٥٠ كيلومترا داخل كل بلد على جانبي الحدود، إلا أن تشاد والنيجر قررتا زيادة المسافة إلى ١٠٠ كيلومتر على جانبي حدودهما المشتركة في القطاع الشرقي. وأوصى قائد قوة البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتطبيق هذا القرار على القطاع الأوسط والقطاع الغربي أيضا. وأيدت لجنة الدفاع والأمن هذا القرار في البلاغ الذي أصدرته عقب الاجتماع الذي عقده في سيفاري في ١٤ أيلول/سبتمبر. وتمارس القوة المشتركة قيادة موحدة، من خلال مقرها في سيفاري ومقار قطاعاتها الثلاثة في ور في تشاد، وانبيكت لحواش في موريتانيا ونيامي، وفي مراكز قيادة كتائبها السبعة المتمركزة في مختلف القطاعات.

٢٠ - وستكون القوة المشتركة قادرة على تتبع العناصر الإرهابية إلى داخل أراضي أي بلد مجاور، لمسافة أبعد من الـ ٥٠ كم المحددة لكل قطاع، ولكن يتعين عليها إخطار قائد القوة بذلك والحصول على موافقته المسبقة. وتحدد طرائق المطاردة الحثيثة في مذكرة التفاهم المبرمة بشأن الحصانة من الاختصاص المحلي.

٢١ - وقام أصحاب المصلحة الإقليميون بإبلاغ فريق التقييم بأن المرحلة الأولى سوف تستند إلى ما أنجز في ١٦ عملية حدودية مشتركة قامت بها الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مدى العامين الماضيين بدعم من القوات الفرنسية. وستواصل تلك العمليات تكملة العمليات

والأنشطة الجارية التي تضطلع بها البعثة المتكاملة في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي وعملية برخان التي تنفذ بقيادة فرنسية. وفي شمال مالي ووسطها، ستسهم العمليات الحدودية المشتركة في تهيئة بيئة مواتية للبعثة المتكاملة لكي يتسنى لها التركيز على المهام الأساسية المنوطة بها في مجال دعم عملية السلام في مالي. وسيتطلب ذلك آليات فعالة ومنهجية للتنسيق وتبادل المعلومات. وللمضي قدماً، ستؤدي الاجتماعات الفصلية الرباعية التي تعقدها البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب وعملية برخان وقوات الدفاع والأمن في مالي، إلى التواصل مع قيادة القوة المشتركة وستكون بمثابة محفل للتنسيق وتبادل المعلومات.

٢٢ - ويتوخى في المرحلة الثانية نشر قوة مكتملة الأركان تنفذ عملياتها في مختلف أنحاء منطقة الساحل لتحديد الجماعات الإرهابية المسلحة والمنظمات الإجرامية. غير أن المفهوم الاستراتيجي للعمليات لا يقدم تفاصيل عن حجم هذه القوة أو نطاقها أو هيكل قيادتها والسيطرة عليها أو صلاحياتها. ولم يحدد أيضاً توقيت الانتقال إلى المرحلة ٢. وكشفت المناقشات التي أجريت مع المحاورين في عواصم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن التصورات المتعلقة بالمرحلة ٢ تتباين تبايناً كبيراً بين مختلف البلدان. ومن الجدير بالذكر أن تشاد والنيجر دعنا إلى اتباع نهج مرحلي لا تبدأ بموجبه المرحلة الثانية إلا بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وتأمين الحدود، واستعادة وجود الدولة ولا سيما من خلال عودة قوات الأمن. كما أشار المسؤولون في تشاد إلى أنه يُنظر إلى القوة المشتركة عادةً باعتبارها جهداً إضافياً للاستجابة للأزمة في مالي. وسلطوا الضوء على خطورة الفصل التام بين التهديدات التي تواجه مالي وتلك التي تواجه تشاد وجيرانها، وشددوا على ضرورة التصدي لهذه التهديدات بطريقة متزامنة. أما المسؤولون في بوركينا فاسو ومالي، فهم يرون أن بدء المرحلة ١ لا يحول دون التخطيط للمرحلة ٢. ودعا المسؤولون في موريتانيا إلى تنفيذ المرحلتين ١ و ٢ بالتزامن، وأعربوا عن تحفظهم على مواصلة تشغيل القوة المشتركة في إطار المرحلة ١ قبل اعتماد ولاية أكثر إحكاماً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتوفير الموارد المالية وغير المالية. وأعرب المسؤولون في النيجر عن التحفظ نفسه ودعوا المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم الذي يقدمه للقوة المشتركة. وأشار المسؤولون الذين جرى التفاوض معهم في جميع البلدان الخمسة إلى أن المفهوم الاستراتيجي للعمليات يعتبر "وثيقة حية" يمكن أن يخضع لمزيد من التنقيح لكي يعكس المناقشات الجارية بشأن الوضع النهائي للقوة المشتركة والوسائل اللازمة لتحقيقه، وكذلك بشأن إنشاء قوة إقليمية بشكل تدريجي.

٢٣ - ويركز المفهوم الاستراتيجي للعمليات على العمليات العسكرية ولا يقدم إلا القليل من التفاصيل عن القدرات غير العسكرية. وعلم فريق التقييم أن من المتوقع أن يضم عنصر الشرطة في القوة المشتركة ١٠٥ من أفراد شرطة السجون وأن هؤلاء الأفراد سيلحقون بالكتائب السبع وسيكونون مسؤولين عن مهام الشرطة القضائية وعن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص. وفي المرحلة الراهنة، لا يحدد مفهوم العمليات كذلك مستوى التنسيق والتعاون بين أفراد الشرطة والعناصر العسكرية والعمليات المتوخى تنفيذها في المرحلة ١ (أو المرحلة ٢). وسيتعين بوجه خاص، القيام مسبقاً بوضع مبادئ توجيهية واضحة ومفصلة تتعلق بإجراءات إنفاذ القوانين المصاحبة للعمليات العسكرية، بما في ذلك تحديد جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بالمتجربين والتحقيقات والملاحقات القضائية والإجراءات المحتملة المتعلقة بتسليم المطلوبين بالاستناد إلى مذكرة التفاهم بشأن الحصانة من الاختصاص المحلي. كما يلزم القيام مسبقاً بتحديد المحاكم والقضاة والمرافق، وتزويدهم بالوسائل التي تكفل لهم أداء

مهامهم بالتآزر مع العمليات في الميدان. وسيتعين أيضا إيلاء الأولوية لمعالجة مشكلة عدم توافر الوثائق اللازمة، بما في ذلك قاعدة بيانات للأفراد المطلوبين بموجب الولايات القضائية الوطنية. وسيتطلب ذلك أيضا تعزيز التعاون القضائي بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، وكفالة إدارة شؤون المحتجزين بطريقة تتوافق فيها معايير السلامة والأمن والمعاملة الإنسانية.

باء - تفعيل القوة المشتركة

٢٤ - منذ أن قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإقرار المفهوم الاستراتيجي للعمليات في نيسان/أبريل، قامت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من شركائها، باتخاذ خطوات هامة للبدء في تشغيل القوة المشتركة. فبالإضافة إلى وضع إطارها المعيارى، قامت بلدان المجموعة بتسريع جهودها من أجل إنشاء القيادة المركزية للقوة ومقرها في سيفاري ومقر القطاع الأوسط في نيامي. وعُيّن اللواء ديديه داکو من مالي قائدا للقوة في حزيران/يونيه، وبدأ عمله في سيفاري منذ ذلك الحين هو وضباط الأركان الذين جاءوا منبوركينا فاسو ومالي والنيجر.

٢٥ - ولم يقتصر فريق التقييم خلال زيارته لعواصم المجموعة الخماسية وسيفاري، على الاطلاع على التقدم المحرز، ولكنه لاحظ أيضا مستويات التأهب في القطاعات الثلاثة والبلدان الخمسة. فقد تم إصلاح المباني والهياكل في سيفاري ونيامي وتقويتها وتجهيزها بالحواسيب ونظم الاتصالات. وقد سبق لمقر قيادة القوة في سيفاري، الذي افتتحه الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا رئيس جمهورية مالي في ٩ أيلول/سبتمبر، أن حقق قدرته التشغيلية المبدئية. ويجري العمل أيضا بخطوات سريعة على تحديد مركز قيادة القطاع الأوسط في نيامي، ويتوقع أن يكتمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. بيد أنه لم يتم حتى الآن البدء في إنشاء مركزي القيادة للقطاع الشرقي في ور، والقطاع الغربي في انبيكت لحواش في موريتانيا. وباستثناء موريتانيا، قام جميع بلدان المجموعة الخماسية بتحديد الكنائس المطلوبة. كما بدأت بوركينا فاسو ومالي والنيجر في حشد القوات والمعدات في حدود إمكاناتها. إلا أن العجز في المعدات يعوق نشر القوات ويؤخره. ولا يزال يتعين على تشاد وموريتانيا تحديد ونشر ضباط الأركان الذين تعتمز كل منهما الإسهام بهم في القيادة المركزية.

٢٦ - وفي الفترة الممتدة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع فريق التخطيط التنفيذي على فترات منتظمة لوضع الأوامر التنفيذية للعملية المشتركة الأولى التي ستقوم بها القوات المشتركة في القطاع الأوسط في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وتوفر القوة المشتركة، من خلال مقرها الرئيسي ومقر القطاعات، الإطار اللازم لوضع استراتيجية أكثر شمولاً وأطول أجلاً لتنفيذ العمليات المشتركة بدلاً من تنفيذها حسب الحاجة كما يحدث حتى الآن. وتتمتع القوة المشتركة بالقدرة على تعزيز إمساك بلدان المجموعة الخماسية بزمام هذه العمليات وبناء قدرات القوات المسلحة فيها لزيادة فعاليتها في معالجة المسائل الأمنية على الصعيدين المحلي والإقليمي. فالقوات المسلحة لهذه البلدان تعتمد حالياً إلى حد كبير على عملية برخان التي تضم ٤ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم في منطقة الساحل. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٤، اشترك أكثر من ٥ ٣٠٠ من الأفراد العسكريين من بلدان المجموعة الخماسية مع عملية برخان في ٢٥٠ جلسة مشتركة للتعليمات التشغيلية. وستكون هناك حاجة إلى دعم إضافي لتمكين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من الوصول إلى كامل طاقتها التشغيلية.

جيم - التحديات والمخاطر التي ووجهت

الإطار السياسي

٢٧ - يتعين أن يقترن تعزيز وتوطيد القوة المشتركة بتفكير أعمق بشأن التنمية وتحقيق الاستقرار، فضلا عن استعادة سلطة الدولة والحكم الرشيد. ومن الضروري أيضا وضع نُهج متماسكة تتجنب تحويل التهديدات الأمنية إلى المناطق التي لا تستفيد من الجهود المماثلة على صعيدي المشاركة والدعم. وتحقيقا لتلك الغاية، ولكفالة التكامل مع المبادرات الإنمائية، ينبغي مواصلة تطوير بنية مؤسسية سليمة تكون القوة المشتركة جزءا لا يتجزأ منها. ولا توجد حاليا هيئة واحدة مهيأة للقيام بهذا الدور من بين هيئات صنع القرار المختلفة الوارد وصفها في مرفق المفهوم الاستراتيجي للعمليات بشأن هيكل القيادة. ووجد فريق التقييم أن المسؤولين في جميع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يتفقدون مع هذا التحليل ولكنهم أعربوا عن قلقهم من أن وضع إطار مؤسسي قد يؤدي إلى إيجاد مستويات إضافية من البيروقراطية ومن ثم قد يعوق قدرة القوة المشتركة على التصدي السريع للتهديدات.

٢٨ - وعلى الرغم من أن فريق التقييم قد قرر أن مسألة العمليات الهجومية في المرحلة ٢ تحتاج إلى مزيد من النقاش نظرا لأن المفهوم الاستراتيجي للعمليات ليس واضحا بما فيه الكفاية بشأن هذه المسألة، وفي الوقت نفسه، تتباين مواقف الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأنها تبانيا شديدا. ومن شأن إنشاء قوة إقليمية متكاملة لمكافحة الإرهاب أن تترتب عليه آثار قانونية هائلة، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة الولاية وخيارات الدعم وحماية المدنيين وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، إذا قررت بلدان المجموعة الخماسية تفعيل المرحلة ٢ بشكل كامل، فستكون هناك حاجة إلى رؤية مشتركة وتعريف مشترك لحجم هذه القوة ونطاقها بالإضافة إلى الغاية المنشودة منها. كما أن تجهيز قوة إقليمية للقيام بعملية مكافحة الإرهاب سيتطلب دعما ماليا ولوجستيا كافيا، لأغراض منها توفير المعدات وتنسيق العمليات وعمليات تبادل المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى إنشاء نظام اتصال فعال، ووضع إطار متين للامتثال لحقوق الإنسان.

٢٩ - وستظل كفالة التشغيل المتبادل، والتعاون، والتنسيق الفعال فيما بين القوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات المسلحة الوطنية والدولية تشكل تحديا في المستقبل. وستؤدي الآليات القائمة في هذا الصدد، كالاتتماعات الفصلية الرباعية في مالي، ونشر ضباط اتصال من البعثة المتكاملة وعملية برخان إلى مقر القوة المشتركة، إلى تيسير تبادل المعلومات والتخطيط، مما سيسهم في تهيئة بيئة تمكينية للبعثة المتكاملة وتيسير إزالة أوجه التضارب بين العمليات.

حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية

٣٠ - تترتب على عمليات مكافحة الإرهاب التي اقترح أن تقوم بها القوة المشتركة، مخاطر وتحديات كبيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي وسط مالي، كثيرا ما يكون للعناصر الإرهابية المسلحة وجود راسخ الجذور بين السكان وصل إلى حد تقلد مهام حكومية في بعض الحالات. وفي مثل هذا الوضع المعقد، فإن العمليات العسكرية التي لا تحترم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة قد لا تقتصر على إلحاق الضرر بالمدنيين ووقوع انتهاكات لحقوق الإنسان فحسب، بل قد تنطوي أيضا على خطر المساهمة في زيادة زعزعة الاستقرار، بما في ذلك تأجيج نزعة التطرف بين الشباب. وقد اعترف المسؤولون

في بلدان المجموعة الخماسية بضرورة وجود آليات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها، بالإضافة إلى إدماج بعد مدني في تخطيط عمليات القوة المشتركة وإدارتها. بيد أن أطر الامتثال القائمة حاليا على الصعيد الوطني لا تزال تقتصر غالبا على التدريب. فهي تفتقر إلى وجود آليات مناسبة لما قبل النشر (الفحص، والتدريب القوي، وتخطيط حماية المدنيين) وآليات لما بعد النشر (المساءلة). ويؤدي عدم وجود إطار مرضي للامتثال لحقوق الإنسان في القوة المشتركة إلى زيادة مخاطر ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء القيام بعملياتها.

٣١ - ومع ذلك، فإن من الأرجح أن تؤدي عمليات مكافحة الإرهاب إلى إلحاق الضرر بالمدنيين وانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في غياب دعم الأمم المتحدة. ولذلك، فإن هذه العمليات تستدعي مشاركتها من خلال إنشاء إطار قوي للامتثال في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن مفهوم العمليات يعترف بالحاجة إلى حماية المدنيين وحماية توفير المساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، فإنه لا تتوفر سوى معلومات قليلة عن كيفية تخطيط تلك الحماية وتنفيذها، أو عن تكوين العنصر المدني المتوخى للقوة المشتركة ودوره. وأخيرا، سيتعين أيضا كفالة إدراج منظور جنساني، والمسائل المتعلقة بحماية المرأة والطفل في جميع جوانب المفهوم الاستراتيجي للعمليات، على نحو ما أقر به في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، بما في ذلك احتمال عبث القوة المشتركة على أطفال ملحقين بالجماعات المسلحة والحاجة إلى إجراءات واضحة بشأن تسليم هؤلاء الأطفال إلى الجهات المعنية بحماية الطفل.

النقص في المعدات والتمويل

٣٢ - على الرغم من اتخاذ خطوات هامة نحو تفعيل المرحلة ١، ما زالت هناك تحديات هامة. فمقر القطاع الشرقي في ور، ومقر القطاع الغربي في انبيكت لحواش، يقع كلاهما في مناطق نائية ومعزولة. وسيلزم توفير استثمارات كبيرة لإنشاء هذين المقرين ومراكز القيادة على مستوى الكتبية، وتشغيلها وحمايتها وتأمينها. ولن تكون هذه الجهود ممكنة في الوقت الراهن إلا من خلال الشركاء الثنائيين. وستحتاج هذه المواقع أيضا إلى تزويدها بسلسلة إمداد، الأمر الذي يتطلب حماية القوات والقوافل على حد سواء. بيد أن هذه الحاميات ستكون بمجرد إنشائها بمثابة نقاط خارجية، ويمكن أن تعزز بشكل كبير قدرات القوة المشتركة على المراقبة والمناورة، وأن توفر ميزة تكتيكية مهمة فيما يتعلق برصد المنطقة والسيطرة على طرق التهريب.

٣٣ - ويؤدي النقص في معدات الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية بالإضافة إلى قدرتها المحدودة على تعبئة الأصول إلى عرقلة إعداد القوة المشتركة وتشغيلها. وما زالت هناك فجوات هامة في المعدات والقدرات لم تتم معالجتها بعد. وقد حددت بلدان المجموعة الخماسية الاحتياجات الرئيسية التالية التي ستطلب دعما إضافيا على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف: (أ) إنشاء مقار القطاعات ومراكز القيادة المتبقية؛ (ب) توفير المعدات اللازمة لسرية خفيفة مزودة بمركبات مدرعة في كل من الكتائب السبع؛ (ج) توفير قدرات الاستخبارات والاستطلاع، بما في ذلك الطائرات بدون طيار والتدريب؛ (د) هياكل أساسية للمعلومات والاتصالات قابلة للتشغيل التبادلي لدعم القيادة والتحكم، وربط مقر القوة بمقر القطاعات ومراكز القيادة؛ (هـ) حماية القوة؛ (و) تدابير مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك إعداد المواد وتدريب الأخصائيين؛ (ز) توفير معدات الوقاية الشخصية الفردية، والسترات

والخوذات الواقية من المقذوفات؛ (ح) أجهزة الرؤية الليلية؛ (ط) النقل الجوي والبحري؛ (ي) توفير قدرات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين.

٣٤ - وقامت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإعداد ميزانية تقديرية بمبلغ ٤٢٣ مليون يورو لإنشاء وتشغيل القوة المشتركة بما في ذلك السنة الأولى من عملياتها. ولم يبادر حتى الآن سوى عدد قليل من الشركاء، ولم يمول إلا ربع الميزانية. وبالنظر إلى حجم القوة والتكاليف الهامة المحتملة في المستقبل المرتبطة في نهاية المطاف بجعلها قوة متكاملة الأركان لمكافحة الإرهاب، فإن حشد الدعم المالي المستدام والمستمر على مدى عدة سنوات سيظل يشكل تحدياً هائلاً. كما إن عدم وجود إطار مؤسسي شامل يؤدي إلى صعوبات فيما يتعلق بقدرة القوة المشتركة على توجيه مساهمات المانحين واستيعابها وإنفاقها. وسيكون إنشاء آلية مالية سليمة لتلقي المساهمات الواردة والإشراف عليها أمراً أساسياً لكسب ثقة المانحين وتشجيع المزيد من الشركاء على الإسهام.

رابعاً - الدعم الذي تم حشده والتدابير المطروحة لمواصلة النظر فيها

٣٥ - بموجب القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، تتحمل الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المسؤولية الرئيسية عن توفير الموارد الكافية للقوة المشتركة، وتُحث على مواصلة بذل الجهود لجعلها مستدامة وقابلة للاستمرار وفعالة. وخلال مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد في بامako في ٢ تموز/يوليه، تعهد كل من الدول الأعضاء بتقديم مساهمة قدرها ١٠ ملايين يورو في ميزانية القوة المشتركة، أي ما مجموعه ٥٠ مليون يورو، بينما التزم الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بمبلغ ٥٠ مليون يورو والتزمت فرنسا بتقديم مبلغ ٨ ملايين يورو، تشمل المعدات. وبلغت قيمة تلك التعهدات مجتمعة ١٠٨ ملايين يورو، أو ما يقرب من ربع تقديرات الميزانية. واستخدمت مالي والنيجر جزءاً من المبالغ التي تعهدتا بها لتجهيز مقر قيادة القوة في سيفاري ومقر القطاع في نيامي وتجهيزهما.

٣٦ - كما قدم الشركاء الثنائون دعماً كبيراً. فقد أعلنت ألمانيا وفرنسا عن مبادرة مشتركة لدعم القوة المشتركة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ واستضافتا منذ ذلك الحين اجتماعين للتخطيط في باريس في حزيران/يونيه وفي برلين في أيلول/سبتمبر لحشد المزيد من الدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتنسيق المساهمات لتجنب الازدواجية وتشجيع التكامل. وتشمل المبادرة الألمانية - الفرنسية توفير الدعم لمقار القطاعات في نيامي، بالإضافة إلى توفير العتاد الجوي، وتوفير التدريب للقوات المسلحة الموريتانية والنيجرية. ويركز الدعم الثنائي الفرنسي، إلى جانب الجهود المتواصلة التي تبذلها عملية برخان منذ عام ٢٠١٤، على القطاع الأوسط، ويشمل المركبات والذخيرة والمقذوفات والحماية ونظام الاتصالات والدعم الطبي والبصريات. وتقدم ألمانيا الدعم لحركة التنقل وسيارات الإسعاف ومعدات الحماية.

٣٧ - وخلال الاجتماع التخطيطي لدعم القوة المشتركة الذي عقد في برلين في ١٩ أيلول/سبتمبر، والذي استضافته ألمانيا وفرنسا، تعهدت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً بتقديم الدعم في مجال التدريب، وهي البرتغال وبلجيكا والدانمارك ولكسمبرغ والنمسا. وأعربت بلدان أوروبية أخرى عن رغبتها في تقديم الدعم وهي بصدد الانتهاء من تحديد نطاق التزامها حالياً، مع توقع إمكانية إعلان التبرعات في مؤتمر المانحين الذي سيعقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر. وفي ختام الاجتماع الذي عُقد في برلين، أوصى الرئيسان المشاركان بتسليم مهام تبادل المعلومات ومهام مركز تبادل المعلومات إلى الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية ٢٠١٧، حتى تتسنى مواءمة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي ودوله

الأعضاء إلى منطقة الساحل مع الاحتياجات على نحو سليم. ويبرز ذلك أيضا الحاجة إلى إطار مؤسسي، وتنسيق دعم المانحين والإشراف على الإنفاق.

٣٨ - وسيظل تقديم الدعم الثنائي للقوات المسلحة الوطنية وأجهزة الأمن في بلدان المجموعة الخماسية أمرا بالغ الأهمية. وبينما يظل الهدف هو إنشاء قوة إقليمية متكاملة، يتوقف تشغيل هذه القوة وفعاليتها على قدرة كل وحدة من الوحدات الوطنية، وعلى المستوى الذي يمكن أن تصل إليه من حيث قابلية التشغيل المشترك. ونظرا لأن مستويات التأهب والتجنيد تتفاوت تفاوتا كبيرا بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن الشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف كالاتحاد الأوروبي في أفضل وضع يمكنها من دعم تلك الدول مباشرة بالنظر لما لدى هؤلاء الشركاء والمنظمات من قدرات على تزويد القوة المشتركة بالمعدات وجعلها جاهزة للعمل، مع توجيه الدعم في الوقت ذاته لسد أوجه العجز. كما إن لدى الشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف ميزة في القدرة على توفير المعدات الرئيسية والمعدات العسكرية، بما في ذلك المدرعات والأسلحة والذخائر والأنظمة ذات الصلة، فضلا عن صيانة المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي للقوات. ويعتبر الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إطار مرفق السلام الأفريقي مثالا لآلية للدعم التي تستخدم لتغطية تكاليف كبدلات القوات ومرتببات الموظفين الدوليين والمحليين والتعويض عن الوفاة والعجز وعمليات دعم السلام. كما يمكن أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتعزيز دعمه للقوة المشتركة من خلال مبادرته الإقليمية في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع، وأن يوفر أفرقة استشارية وتدريبية متنقلة في المقر الرئيسي للقوة المشتركة في سيفاري من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، ريثما تنقح ولايتها.

٣٩ - وريثما يتم إنشاء هيكل مالي وآليات إنفاق للقوة المشتركة، اختار الاتحاد الأوروبي الاستعانة بمقاول للإشراف على إنفاق تبرعاته البالغة ٥٠ مليون يورو. ولتحقيق هذه الغاية، قامت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية في ١٤ أيلول/سبتمبر بتوقيع اتفاق يتبع نهجا قائما على الطلب ويسند مسؤولية تقديم الطلبات وتنسيقها إلى رئيس أركان القوة المشتركة.

٤٠ - وسيعقد في بروكسل في شهر كانون الأول/ديسمبر مؤتمر للمانحين لحشد تعهدات إضافية وتوفير الدعم للقوة المشتركة ولمبادرة التحالف الموجه نحو تنمية منطقة الساحل، الذي أنشأته ألمانيا وفرنسا في تموز/يوليه ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يؤدي قرار الاتحاد الأوروبي بصرف تعهده الأولي من خلال متعاقد وإنشاء مركز لتبادل المعلومات بحلول نهاية عام ٢٠١٧، إلى التعجيل بحشد تعهدات إضافية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وصرفها. وسيؤدي إنشاء آلية تمويل سليمة وهيكل مالي سليم إلى توفير الشفافية والمساءلة اللازمتين لتشجيع مساهمات إضافية.

٤١ - وأعرب المحاورون من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مرارا عن التزامهم التام بهيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وعن عزمهم على إنشاء القوة المشتركة في إطاره. وفي مقابل ذلك، قام الاتحاد الأفريقي بدعم المبادرات الإقليمية الرامية للتصدي بصورة جماعية للتهديدات الأمنية المستجدة، عن طريق إنشاء آليات مثل عملية نواكشوط لتحسين التعاون الأمني وتفعيل هيكل السلام والأمن الأفريقي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، ومن خلال بعثات التقييم الرامية إلى إنشاء قوة إقليمية. ودعي الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة في دورات التخطيط المعني بتفعيل القوة المشتركة في باماكو في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. ومن أجل تحديد دور الاتحاد الأفريقي في دعم القوة المشتركة، أوفدت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا فريق تقييم إلى مالي في الفترة من ١ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٢ - ومن شأن الوضع الراسخ المتوخى للقوة المشتركة على صعيد مكافحة الإرهاب، بموجب المرحلة الثانية من المفهوم الاستراتيجي للعمليات، أن يطرح تحديات إضافية أمام القوة المشتركة وشركائها، بما في ذلك الأمم المتحدة، إذا اضطلعت بدور في تقديم الدعم (انظر الفرع الخامس أدناه). وعندما تتحول القوة المشتركة من وضعها الأولي على مقربة من حدود الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى وضع تصبح فيه قادرة على الانتشار المشترك في الأراضي المتاخمة لها، فإن احتياجاتها من الدعم ستتغير وستكون هناك حاجة إلى إجراء عمليات لاحقة للتقييم. ولذلك، فإنه ينبغي للقوة المشتركة أن تقوم بإنشاء قدرة متكاملة لتوفير الدعم الذاتي للعمليات الكثيفة التنقل، بما في ذلك الدعم الجوي، والقدرة على الإجماع، والاتصالات، والخدمات اللوجستية الأمامية القادرة على التكيف مع التضاريس وطبيعة العمليات. وإذا كان من المتوقع أن تظل القوة المشتركة محتفظة بوجود طويل الأجل في المنطقة، ينبغي تحديد استراتيجية خروج للتخلص تدريجياً من الدعم المتعدد الأطراف والثنائي.

خامساً - خيارات الدعم المتاحة للأمم المتحدة

٤٣ - في الفقرات التالية، سأوجز أربعة خيارات لدعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة لجعل المرحلة الأولى من المفهوم الاستراتيجي للعمليات جاهزة للعمل بكامل طاقتها. وتتراوح هذه الخيارات من استخدام الولاية الحالية للبعثة المتكاملة في مالي لدعم قوات الدفاع والأمن المالية في إطار عملية السلام في مالي، إلى ولاية موسعة للبعثة المتكاملة، وإنشاء مكتب دعم مخصص للأمم المتحدة لتقديم مجموعة من تدابير الدعم اللوجستي والدعم غير المادي على نطاق محدود. ومن شأن الخيار الأكثر طموحاً أن يوسع نطاق مكتب الأمم المتحدة للدعم المخصص.

٤٤ - وبغض النظر عن وضع وتنفيذ هذه الخيارات فإن لدى الأمم المتحدة بالفعل ولاية لتقديم الدعم غير المادي، بما في ذلك كفالة التكامل وتحسين التنسيق بين الجهود العسكرية الجارية والقوة المشتركة، من خلال نشر ضباط اتصال وخبراء تقنيين إلى القوة المشتركة والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط.

٤٥ - إن إسهام دور معزز للأمم المتحدة في دعم القوة المشتركة سيتطلب ضمناً عقد شراكة استراتيجية وتقنية، بما في ذلك أداء دور في هياكل التخطيط والتنسيق والإبلاغ والرقابة. وسيتمكن توفير موظفين متفرغين وتخصيص موارد تتناسب مع مستوى الدعم المقدم لإدارة دور من هذا القبيل، الذي سيشمل التعاون مع القوة المشتركة بشأن عمليات المساءلة، وإدارة الأداء، وحماية البيئة، ومراجعة الحسابات، وغير ذلك من أطر الامتثال.

ألف - مجموعة عناصر الدعم المقدمة من الأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن

٤٦ - سبق أن وافق مجلس الأمن على توفير مجموعات من عناصر الدعم اللوجستي لبعثات غير تابعة للأمم المتحدة كبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وكما أشير إلى ذلك بالتفصيل في تقريره عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454)، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم أنواعاً مختلفة من خدمات دعم البعثات التي يحددها مجلس الأمن ويأذن بها إلى بعثات غير تابعة للأمم المتحدة، من خلال الاشتراكات المقررة. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) بوجه خاص، حددت الأمانة العامة

أربعة نماذج يمكن من خلالها أن تستخدم الأمم المتحدة الاشتراكات المقررة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وبلاستناد إلى هذه النماذج، أقترح خيارين لتقديم المزيد من الدعم المعزز إلى القوة المشتركة. وسيطلب كل من هذين الخيارين إنشاء مكتب مخصص لتقديم الدعم بمول من الاشتراكات المقررة، بطريقة مماثلة للدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. أما فيما يتعلق بمجموعة عناصر الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ينبغي ألا يفترض أن آليات صرف الأموال، بما في ذلك صرف الرواتب والمنح تشكل عنصرا من مجموعة عناصر الدعم.

٤٧ - وفي إطار الخيار الأكثر شمولاً، يمكن لمكتب دعم مخصص للأمم المتحدة أن يقدم في البداية، إذا ما أذن مجلس الأمن بذلك، مجموعة تتضمن الدعم التالي: القدرة على الإجلاء الطبي الجوي والدعم الطبي ذي الصلة؛ وخدمات دعم الحياة، بما في ذلك حصص الإعاشة والوقود والمياه التي تُكيف حسب احتياجات القوة المشتركة؛ والمواد الاستهلاكية، بما في ذلك مخازن الدفاع الميداني، ومجموعات الإسعافات الأولية، والخيام التكتيكية، ومواد الإقامة والإمدادات الطبية؛ والدعم التقني لتطبيق أطر الامتثال وتنفيذها، بما في ذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ والقدرة على إدارة أثرها البيئي؛ وعقود الصيانة والتكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ودعم الهياكل الأساسية؛ وسائر أنواع الدعم المقدم إلى القوة المشتركة وقواتها.

٤٨ - وسيجري في نهاية المطاف توسيع نطاق مجموعة الدعم لتشمل القطاعات الثلاثة، مع تنفيذ المرحلة الأولى من المفهوم الاستراتيجي للعمليات، بما في ذلك القطاع الشرقي وقوامه البالغ ٣٠٠ فرد (كثيبتا مشاة إضافيتان ومقر القطاع الشرقي في ور)، لتغطية جميع عناصر القوة المؤلفة من ٥٠٠٠ فرد. وفي هذه الحالة، ستحدد منطقة عمليات مكتب الدعم على أنها تغطي كامل أراضي بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

باء - مجموعة الدعم اللوجستي وغير المادي التي أذن بها مجلس الأمن

٤٩ - يمكن النظر في خيار أقل طموحا ولكنه لا يزال هاماً، لا سيما بالنظر إلى مراحل عمليات القوة المشتركة. ويمكن أن توفر مجموعة الدعم اللوجستي للأمم المتحدة في البداية، إذا وافق مجلس الأمن على ذلك، الدعم المحدود التالي في القطاعين الأوسط والغربي أو تزيده: قدرة الإجلاء الطبي الجوي والدعم الطبي ذي الصلة؛ وخدمات دعم الحياة، بما في ذلك حصص الإعاشة والوقود والمياه التي تُكيف حسب احتياجات القوة المشتركة؛ والمواد الاستهلاكية، بما في ذلك مخازن الدفاع الميداني، ومجموعات الإسعافات الأولية، والخيام التكتيكية، ومواد الإيواء والإمدادات الطبية؛ والدعم التقني لتطبيق وتنفيذ أطر الامتثال، بما في ذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ والقدرة على إدارة الأثر البيئي.

٥٠ - ومن الناحية الجغرافية، يُفضّل أن يقتصر هذا الدعم المخصص من الأمم المتحدة على القطاعين الأوسط والغربي (يقدر قوامهما بـ ٣٧٠٠ فرد، بما في ذلك مقر القوة المشتركة في سيفاري). ويمكن أن يركز الشركاء الثنائيون دورهم على الدعم الأول للقطاع الشرقي، الذي لا يوجد بالقرب منه وجود للأمم المتحدة.

٥١ - وعلى الرغم من أن التبرعات المقدمة إلى القوة المشتركة ووحداً تكون أكثر كفاءة عندما تُقدّم على الصعيد الثنائي، فإنه يمكن استخدام صندوق استئماني منفصل تديره الأمم المتحدة لتلبية احتياجات القوة المشتركة في مجالات أخرى من اختصاص الأمم المتحدة واستكمالها، مثل قدرات

مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والاستعانة بمصادر خارجية لتوريد معدات (مدنية غير فتاكة) من نط معدات الأمم المتحدة من العقود الإطارية القائمة ومخزونات النشر الاستراتيجي.

جيم - الدعم الذي يتطلب إجراء تعديل في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٥٢ - عملاً بالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، أُذن للأمم المتحدة بدعم القوة المشتركة من خلال إسداء المشورة التقنية وتقديم المساعدة في مجال التخطيط ومن خلال توفير الدعم فيما يتعلق بالامتنال والتدريب في مجال حقوق الإنسان. كما طُلب في القرار على وجه التحديد، تبادل ضباط الاتصال والمعلومات الاستخباراتية ذات الصلة لدعم التنسيق بين البعثة المتكاملة والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة المتكاملة، داخل منطقة عملياتها، وعملاً بالقرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، بدعم قوات الدفاع والأمن المالية، على النحو الذي يرد وصفه أدناه.

٥٣ - ويمكن توسيع نطاق هذا الدعم لدى توافر موارد إضافية ليشمل، داخل منطقة عمليات البعثة، التنقلات الجوية للموظفين الإداريين، ومرافقة القوافل اللوجستية البرية وتوفير الحراسة لها؛ واستخدام معدات المنشآت الهندسية التابعة للأمم المتحدة والوحدات التمكينية الهندسية التابعة للقوات النظامية في البعثة المتكاملة للمساعدة على تحضير مواقع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وإصلاح المركبات في حالات الطوارئ، ومكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في طرق التموين الرئيسية وطرق الدوريات التابعة للبعثة المتكاملة، والحصول على المياه السائبة في نقاط تجمع المياه التابعة للبعثة المتكاملة داخل منطقة عمليات البعثة. وسوف تُدرج هذه الأمور، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية للبعثة المتكاملة وقدراتها في مجال الدعم الطبي الجوي والدعم التقني من أجل تطبيق وتنفيذ أطر الامتنال ذات الصلة، في اتفاق تقني سيبرم مع القوة المشتركة. ونظراً لوجود البعثة وسلسلة التوريد في مالي، يمكن تعبئة هذا الدعم بسرعة.

٥٤ - ويمكن للبعثة المتكاملة، أن تقدم دعماً محدد الأهداف إلى عناصر القوة المشتركة، بما في ذلك القوات المسلحة غير التابعة لمالي التي تعمل في القطاع الأوسط والقطاع الغربي داخل منطقة عمليات البعثة المتكاملة، ولا سيما في الجزء المالي من القطاع الأوسط للقوة المشتركة، وكذلك مقر القوة المشتركة في سيفاري، مالي. ويمكن للبعثة عندئذ أن تدعم كتيبي المشاة المالييتين اللتين سُنشران في القطاعين الغربي والأوسط ومقر القوة بما في ذلك سرية الدعم المالية التابعة له والمنتشرة في سيفاري، وكذلك الكتائب البوركينية والموريتانية والنيجرية، عندما تعمل هذه الكتائب في أراضي مالي. ويمكن أن يشمل الدعم المحدد الأهداف المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة الأنشطة الجارية حالياً مع القوات المسلحة لمالي وهي: توفير خدمات الإجلاء الطبي الجوي، والحصول على المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي (الوقود والماء) أثناء العمليات المنسقة للبعثة المتكاملة وغير ذلك من بنود الدعم مثل لوازم الدفاع الميداني. غير أن الكتائب الخمس الأخرى والعناصر الأخرى من القوة المشتركة، التي ستعمل خارج أراضي مالي، لن تستفيد من هذا الدعم.

دال - الدعم الذي يمكن أن تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في إطار ولايتها الحالية

٥٥ - تتمثل إحدى المهام الأساسية التي كُلفت بها البعثة المتكاملة في دعم استعادة سلطة الدولة وبسطها، بوسائل منها إعادة النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن المالية الموجودة في وسط وشمال مالي والتي أعيد تشكيلها، ضمن السياق العام لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ولا يزال من غير الواضح حتى الآن ما إذا كان ذلك يستدعي تقديم الدعم إلى الوحدات العسكرية المالية، التي سيجري نشرها في وقت لاحق، ضمن القوة المشتركة. ويشمل الدعم المقدم من البعثة المتكاملة إلى قوات الدفاع والأمن المالية الإجلاء الطبي الجوي وتقديم الدعم المعيشي (الماء والوقود) إلى الوحدات المشاركة في عمليات منسقة مع البعثة المتكاملة، كما يشمل توفير معدات الدفاع الميداني على نطاق محدود. ويعتبر تسليم معسكر البعثة المتكاملة في ليري، مالي إلى القوات المسلحة المالية مؤخراً مثالا للدعم غير المباشر، نظراً لأن من المتوقع أن يستقبل المعسكر عناصر القوة المشتركة في المستقبل.

٥٦ - بيد أنه سيتعين أن يكون أي دعم تقدمه البعثة المتكاملة في المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة مرتبطاً بجهود البعثة الجارية لتحقيق الاستقرار في وسط وشمال مالي. وسيتعين أيضاً وضع اتفاق تقني مفصل بين البعثة المتكاملة والقوة المشتركة من أجل كفالة التعاون والتنسيق وإزالة أوجه التضارب في مجال مسؤولياتهما المشتركة، بما في ذلك تبادل ضباط الاتصال وإنشاء أطر الامتثال (ومنها سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان) والتدريب وربما الدعم في أقصى الظروف.

٥٧ - والأمم المتحدة مستعدة كذلك لتقديم المساعدة إلى القوة المشتركة في تيسير الاتصال بموردين ذوي صلة يمكنهم النظر في توفير عقود إطارية من خلال الترتيب الذي قُدّم بالفعل إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويمكن تنفيذ جميع تدابير الدعم المذكورة أعلاه ضمن حدود الموارد الحالية للبعثة.

سادس - التدابير والآليات المصاحبة

٥٨ - بالإضافة إلى الدعم المالي والمادي الذي تم حشده بالفعل، فإنه يتعين على بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها أن تضطلع بدور هام في وضع إطار معياري ومؤسسي مناسب من أجل توطيد الجهود القائمة وكفالة أن تصبح القوة المشتركة جزءاً لا يتجزأ من نهج إقليمي شامل للتصدي للتحديات السياسية والأمنية في منطقة الساحل، بدلاً من أن تكون مجرد عملية عسكرية قائمة بذاتها. ويمكن للشركاء الدوليين، بمن فيهم الأمم المتحدة، أن يقدموا دعماً كبيراً في هذا الصدد، لا سيما أن ذلك لا يتطلب تعديل الولايات الحالية.

ألف - أفرقة الدعم

٥٩ - على نحو ما ورد بيانه أعلاه، تفتقر القوة المشتركة إلى إطار سياسي واستراتيجي شامل وإلى هيكل مؤسسي سليم. ويعتزم هيكل القيادة إنشاء فريقين للدعم، أحدهما على الصعيد السياسي يرتبط بتسلسل إداري غير مباشر بلجنة الدفاع والأمن ومجلس وزراء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والآخر على الصعيد التقني لدعم قائد القوة المشتركة. بيد أن بمقدور هذين الفريقين، بما يتجاوز دورهما الاستشاري، سد الفجوات القائمة فيما يتعلق بإنشاء الإطار المؤسسي للقوة المشتركة من أجل كفالة

إقامة روابط مع المنطقة. ويمكن أن يتألف هذا الكيان على الصعيد السياسي، من ممثلين عن دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعن المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن. وسيعمل على تعزيز تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي، فضلا عن إقامة روابط مع الكيانات والمبادرات ذات الصلة، مثل عملية نواكشوط أو لجنة الأركان العامة المشتركة لمنطقة الساحل، وكفالة مواءمة عمليات القوة المشتركة مع العمليات السياسية الهامة، كتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. كما يمكن لفريق الدعم على الصعيد السياسي أن يؤدي دورا هاما في حشد دعم الجهات المانحة من الشركاء وإضفاء الطابع المركزي عليه والإشراف على استخدام تلك الأموال. وأخيرا، يمكن أن ييسر توفير المعدات والقدرات البارزة. وستعين تحديد التفاعلات والتسلسل الإداري بين مؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية ومجلس الوزراء ولجنة الدفاع والأمن والأمانة الدائمة، على نحو أكثر تفصيلا.

٦٠ - وفي غضون ذلك، يمكن أن يقوم فريق الدعم على المستوى التقني، الذي يتألف من خبراء ومخططين، بمساعدة كل من رئيس أركان القوة المشتركة، والأمانة الدائمة في نواكشوط على ترجمة القرارات الاستراتيجية المتخذة على الصعيد السياسي إلى أوامر تنفيذية محددة، وفي كفالة الاتساق بين مبادرات التنمية والأمن.

باء - الأمانة الدائمة

٦١ - قام مؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية بإنشاء الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط، في عام ٢٠١٥، وهي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ونظرا لأنها أنشئت كهيكل صغير، فإنه ليس من المتوخى أن تكون تكررا للكيانات القائمة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. غير أن من المتوخى من الأمانة، بالنظر إلى وجودها الراسخ وطابعها الدائم، أن تتعاون بشكل وثيق مع قيادة القوة المشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، وكما تبين أعلاه، يمكن للأمم المتحدة، أن تنشر خبراء تقنيين إلى الأمانة الدائمة من أجل تعزيز قدرات التخطيط والتنسيق، بالإضافة إلى الدعم المقدم من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ومن المتوقع بوجه خاص، أن يعمل منبر التعاون الأمني لمنطقة الساحل التابع للمجموعة الخماسية الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على زيادة قدرته في الأشهر المقبلة. وسيضطلع توجيه المعلومات الواردة من الدوائر الوطنية بدور حاسم في دعم مكافحة الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية. كما يمكن توخي إقامة صلة بالوحدة المعنية بمكافحة تغذية نزعة التطرف، وآلية الإنذار المبكر التي يجري وضعها حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على تقديم الدعم التقني إلى الأمانة فيما يتعلق بأولويات البرامج، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالي الأمن والدفاع، والدور القيادي للمرأة في مكافحة التطرف العنيف، والتنمية، والحوكمة والقدرة على التكيف، واستقدام مستشار للشؤون الجنسانية.

٦٢ - كما إن هناك إمكانية للتعاون بشأن المشاريع الإنمائية الواسعة النطاق الواردة في إطار خطة الاستثمار ذي الأولوية. كما سيكون من الأهمية بمكان كفالة الاتساق والتآزر بين القوة المشتركة ومبادرات التنمية التي تنهض بها الأمانة الدائمة.

جيم - هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٦٣ - على النحو المبين في الفقرة ٤١ أعلاه، تتبع مبادرة المجموعة الخماسية الرامية إلى إنشاء قوة مشتركة من الجهود المماثلة التي بذلها الاتحاد الأفريقي. ولذلك، فإن من المهم كفالة وجود روابط مع سائر المبادرات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي للمنطقة الأوسع، وإدماج القوة المشتركة بشكل راسخ في هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وعندما قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٦٧٩ المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بتأييد قرار البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فقد أشار إلى الحاجة إلى وضع إطار عام للتعاون مع البلدان غير الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولا سيما مع البلدان الموجودة ضمن عملية نواكشوط، لأن العديد منها تواجه تهديدات أمنية مماثلة، بما في ذلك الحدود المليئة بالثغرات، والهجرة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتبرز التحديات التي تواجه منطقة الساحل، وأماكن أخرى من أفريقيا، الحاجة أكثر من ذلك إلى إعادة تنشيط عملية نواكشوط. وعلاوة على ذلك، قامت لجنة الدفاع والأمن بإبلاغ فريق المعني بالتقييم بأن المشاورات المشتركة بين المؤسسات مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ما برحت تعقد، مما يبرز استعداد الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للعمل مع الكيانات الإقليمية. وفي ضوء العمل الذي سبق إنجازه من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بشأن وضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، ينبغي أن تتعاون المنظمتان على وضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان للقوة المشتركة.

دال - الامتثال لحقوق الإنسان وإطار القانون الدولي الإنساني

٦٤ - بصرف النظر عن مستوى مشاركة الأمم المتحدة والدعم الذي قد تقدمه للقوة المشتركة في نهاية المطاف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن المخاطر التي تم التعرف عليها وما ينجم عنها من احتمال إلحاق الضرر بسمعة الأمم المتحدة، تجعل من الضروري إنشاء إطار قوي وفعال للامتثال لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، أو آلية مماثلة تتيح إدماج مختلف الشواغل المتعلقة بالحماية في تخطيط العمليات العسكرية وإجرائها، من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها.

٦٥ - وسيطلب أفراد القوة المشتركة درجة من الفحص والتوجيه وقدراً كبيراً من التدريب، لا يقتصر على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فحسب، بل أيضاً على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحماية الأطفال، وكذلك على خصوصيات عمليات مكافحة الإرهاب. وينبغي أن تتفق الأمم المتحدة والقوة المشتركة على طرائق وضع آليات فعالة للتخطيط المشترك، وإجراء استعراضات لاحقة مع الهياكل المدنية - العسكرية. وسيتمتع على القوة المشتركة إنشاء آليات لكفالة الإبلاغ عن الحوادث التي تنطوي على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وإلحاق الأذى بالأعيان المدنية أو بالمدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحقيق فيها بسرعة ونزاهة. وينبغي اتخاذ تدابير فورية ضد الوحدات والأفراد الذين يُدعى بمسؤوليتهم عن الانتهاكات، وإتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا. ومن خلال الدعم المقدم من الأمم المتحدة، سيتمتع وضع القواعد والأنظمة ذات الصلة، فضلاً عن التوجيهات بشأن مسائل محددة، ك تسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل، ووضع قواعد الاشتباك

بما في ذلك إطلاق النيران بشكل غير مباشر، والتوقيف والاحتجاز والاستجواب، وجمع المعلومات الاستخباراتية. وأخيراً، فإن من شأن إطار الامتثال لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني أن يساعد على الربط بين العمليات الأمنية للقوة المشتركة وغيرها من التدابير الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف في المنطقة، بسبل من بينها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٦٦ - وينبغي أن يشمل إطار الامتثال هذا تحديد وإنشاء تدابير محددة للتخفيف، وقيام القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بوضع الآليات اللازمة لمنع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مجالات الاختيار والفرز، والتدريب، والتخطيط، والاستعراض اللاحق، والمساءلة فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ، ووضع القواعد والأنظمة. وينبغي أن يشمل هذا الإطار تقييماً مفصلاً لمخاطر عمل الأمم المتحدة مع القوة المشتركة، وإنشاء آليات ملائمة لرصد الانتهاكات التي يمكن أن ترتكبها القوة المشتركة، والإبلاغ عنها، بما في ذلك إلى مجلس الأمن، وآليات للتنسيق في المقر وفي الميدان بشأن إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٦٧ - ومن أجل دعم إنشاء وتنفيذ إطار لامتثال لحقوق الإنسان للقوة المشتركة، تحتاج الأمم المتحدة إلى نشر قدرات أساسية في جميع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وذلك من أجل تقديم الدعم التقني والقيام بأعمال الرصد، ويتطلب ذلك بالتالي توفير موارد كافية، فضلاً عن تقديم الدعم من جانب كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والعناصر المكونة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

هاء - آليات التنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية

٦٨ - في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، والقرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧) حُثت القوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الفرنسية على كفالة وجود آليات للتنسيق وتبادل المعلومات وتعزيزها، بسبل منها توفير ضباط استخبارات وضباط اتصال للبعثة المتكاملة من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وسيتمتع على القوة المشتركة، ريثما يتم إعداد الأصول الاستخباراتية الخاصة بها، الاعتماد على المعلومات الاستخباراتية التي تحصل عليها من الأجهزة الوطنية والمعلومات التي تقدمها القوات الدولية. وشرعت البعثة المتكاملة، والقوات الفرنسية، في نشر ضباط اتصال إلى خلايا الاستخبارات التابعة للقوة المشتركة في المقر وفي مراكز القيادة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة المتكاملة بإنشاء مركز قيادة متقدم في سيفاري، يضم ٢٠ من ضباط الأركان، بمن فيهم ثلاثة من ضباط الاتصال المخصصين للقوة المشتركة. وتجري الأعمال التحضيرية لنشر ضباط اتصال القوة المشتركة إلى البعثة المتكاملة. وقد يكون من المستصوب إنشاء آليات إضافية للتنسيق مع الهياكل الأمنية الأخرى، وهي منبر التعاون الأمني ومركز الساحل لتحليل المخاطر والإنذار المبكر.

سابعا - التصدي للتحديات الأوسع نطاقاً في منطقة الساحل

٦٩ - رغم أن خيارات الدعم المبنية أعلاه يمكن أن تساعد على تفعيل القوة المشتركة، فإن العمليات العسكرية وحدها لن تكون كافية لمعالجة الديناميات الأمنية في منطقة الساحل. ولن تنجح القوة المشتركة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، إلا إذا تم إكمال عملياتها بمبادرات أوسع نطاقاً من أجل كفالة التنمية المستدامة على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن الضروري، علاوة على ذلك، أن تُستكمل

القوة المشتركة بآليات فعالة للتعاون الإقليمي فيما يتعلق بتبادل المعلومات الأمنية، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وإيجاد أوجه التآزر من أجل تمكين الشباب والنساء في تسوية النزاعات. وبنبغي للأمم المتحدة أن تعمل على توطيد المكاسب التي تحققت من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل تحديد المبادرات القائمة لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٧٠ - وتشرف الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية على طائفة من المشاريع الإنمائية الطموحة في إطار برنامج الاستثمار ذي الأولوية (انظر الفقرة ٦٢ أعلاه). وتمثل هذه المشاريع نهجا طويلا الأجل قائما على الاقتصاد الكلي، يشمل الهياكل الأساسية الكبيرة ومبادرات النقل عبر الحدود. وسيكون إطلاق هذه المبادرات عاملا أساسيا في توليد زخم جديد وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكي تصاحب أي استجابة أمنية لمواجهة التحديات في منطقة الساحل، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة.

٧١ - كما زاد المجتمع الدولي من جهوده الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه الساحل، ويجري القيام بالعديد من البرامج الشاملة في وقت واحد في جميع أنحاء المنطقة. وقام الاتحاد الأوروبي بتعبئة ٨ بلايين يورو في عام ٢٠١٦، من خلال طائفة واسعة من الصكوك، بينما قام البنك الدولي بتعبئة ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥، من أجل تعزيز القدرة على الصمود والتدخلات الإنمائية في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما شارك البنك الدولي مع الأمم المتحدة في إدارة التحول الديمغرافي. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعبئة مبلغ ٨٤٠ مليون دولار لصالح المنطقة منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك من خلال مبادرات تعزيز القدرة على التكيف التي قدمتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، قامت ألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي بإطلاق مبادرة التحالف من أجل الساحل، من أجل التعجيل بتنفيذ البرامج في المنطقة. ويركز هذا التحالف، بدفع من الإدارات المعنية بالتعاون الدولي، على التنمية الزراعية والريفية، وإيجاد فرص العمل للشباب، وتحسين الهياكل الأساسية للطاقة، وتعزيز الحكم الرشيد والأمن. وتسهم هذه المبادرات بشكل كبير في تحسين الحياة وسبل الرزق في جميع أنحاء المنطقة. وتعتبر الزيادة في إنفاق الجهات المانحة عن خطورة التحديات التي تواجهها منطقة الساحل، ولكنها تعكس أيضا الالتزام المستمر للجهات المانحة بإيجاد حلول دائمة. وسيؤدي التنسيق الفعال بين هذه المبادرات المتعددة، فضلا عن الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، بما في ذلك الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إلى زيادة أثرها الإيجابي، ومن ثم سيظل أمرا بالغ الأهمية.

٧٢ - كما تضطلع المنظمات الإقليمية الأخرى بدور حيوي في التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. ففي إطار هيكل السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ولا سيما عملية نواكشوط التي تهدف، على وجه التحديد، إلى زيادة التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء، اعتمدت صكوك قانونية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الوقت نفسه، بوضع أطر ومبادرات، كان منها الإعلان السياسي بشأن اتخاذ موقف موحد ضد الإرهاب، الذي يشمل استراتيجية وخطة للتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة عملها الإقليمية من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. كما تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عن كثب مع اللجنة الدائمة المشتركة بين

الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، التي يوجد مقرها في واغادوغو، والتي تستثمر في البحوث من أجل الأمن الغذائي، والوقاية من الجفاف والتصحر.

ثامنا - ملاحظات

٧٣ - يدعو استمرار تدهور الحالة الأمنية في جميع أنحاء منطقة الساحل إلى القلق البالغ، بالنسبة لبلدان وسكان المنطقة، التي تعاني من العواقب المباشرة. ولا يزال المجتمع الدولي، رغم جهوده الهامة، يواجه انزلاق التدهور المستمر نحو دوامة أخرى من العنف الواسع النطاق. وقد عانت منطقة الساحل خلال العقود العديدة الماضية، من مزيج من التحديات الهيكلية، التي اتسمت بقصور متزايد في مجال الحوكمة، وصدمات طبيعية وناجمة عن فعل الإنسان، بما في ذلك من الآثار الضارة لتغير المناخ وصعود الشبكات الإجرامية والإرهابية. واستغلت الشبكات الإرهابية والإجرامية مواطن الضعف القائمة فسيطرت تدريجياً على حياة الكثيرين من سكان منطقة الساحل وواصلت توسيع نطاق نشاطها من المناطق النائية إلى المراكز الحضرية.

٧٤ - وأنا على اقتناع بأنه إذا وقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي لا يتخذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذه الاتجاهات، فإن استقرار المنطقة برمتها وما وراءها في خطر، مما يجعل الملايين من الأشخاص معرضين لخطر العنف، وسيدفع المدنيون العاديون أكبر الأثمان. وفي نهاية المطاف، فإن المجتمع الدولي، سيتحمل المسؤولية عن هذا السيناريو الكارثي. وهذا هو السبب الذي جعلني، بمجرد أن توليت مهام منصبني كأمين عام، أعتبر أن معالجة التخلف وانعدام الأمن في منطقة الساحل من أولوياتي الفورية. وما زلت ملتزماً التزاماً تاماً بتقديم دعم كامل من الأمم المتحدة إلى المنطقة، من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ومن خلال تقديم الدعم السياسي والتنفيذي للمبادرات التي ترمي إلى مكافحة نفوذ الإرهاب والجريمة المنظمة في جميع أنحاء المنطقة.

٧٥ - وفي هذا السياق، يمثل إنشاء القوة المشتركة التي بادرت بها الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فرصة لا تعوّض. فهو يدل على رغبتها الجماعية في التعاون من أجل التصدي للمشاكل عبر الوطنية التي تؤثر في المنطقة. ولذلك، فإنني أشيد بما لتصميمها وتقديمها السريع في إنشاء القوة المشتركة، وجهودها المستمرة في هذا الصدد. كما أود أن أنوّه بما أبداه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد من أهلية القيادة والتبصر، باضطلاعها بدور فعال في تعبئة اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما بترسيخ القوة المشتركة ضمن هيكل السلم والأمن للاتحاد الأفريقي.

٧٦ - وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن دعم مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ينبثق من القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الذي اعتمد مؤخراً، والذي اعترف مجلس الأمن من خلاله بالإمكانات الهائلة التي تملكها أفريقيا وأعرب عن عزمه على تعزيز الدعم للمبادرات الأفريقية وتعزيز هيكل السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. ويتسم عامل الوقت بأهمية أساسية، وإن الاتحاد الأفريقي بعزمه على التصدي لعدم الاستقرار في منطقة الساحل، يطلب إلى المجتمع الدولي أن يعيد تركيز اهتمامه بشكل حاسم على ضرورة معالجة التحديات المتعلقة بالحوكمة والأمن والتنمية والقدرة على الصمود في المنطقة، دعماً للمبادرات الجارية التي يقودها رؤساء دول مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، ولا سيما رئيسها الحالي إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي.

٧٧ - وأود أن أرحب بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حتى الآن من أجل إنشاء القوة المشتركة، بما في ذلك الخطوات الرامية إلى وضع إطارها القانوني ومفهوم عملياتها، وبالأستثمارات الكبيرة التي بُذلت لبلوغ مقر القوة المشتركة في سيفاري ومركز قيادة القطاع الأوسط في نيامي القدرة التشغيلية الأولية. بيد أنه سيكون من الصعب، على النحو المؤكد في هذا التقرير، مواصلة تفعيل القوة المشتركة وبلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة بحلول آذار/مارس ٢٠١٨، على النحو المبين بالتفصيل في المفهوم الاستراتيجي للعمليات، وسيطلب ذلك مواصلة تعبئة مزيد من الموارد المالية والموارد الأخرى. وفي هذا السياق، تعرب الأمم المتحدة عن استعدادها لتوليد الدعم المطلوب.

٧٨ - وإني للمضني قدما، أحث الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مواصلة إبداء وحدة الهدف ومواصلة التحاور فيما بينها، بغية القيام كذلك بصوغ رؤية مشتركة وتعريف مشترك للغاية النهائية من القوة المشتركة، والاتصال بسائر أصحاب المصلحة في إطار جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد. وفي هذا الإطار، أعتقد أن المفهوم الاستراتيجي للعمليات يمكن أن يستفيد من زيادة الإيضاح والتفصيل فيما يتعلق بتسلسل المرحلة الأولى وإمكانية إنشاء قوة إقليمية كاملة لمكافحة الإرهاب.

٧٩ - وأود أن أؤكد على أن المسؤولية عن تعبئة الموارد لتجهيز القوة المشتركة تقع على عاتق الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفقا للقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). وسيكون من الجوهري أن تتمسك القوة المشتركة بالوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إحداث خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصابات بين المدنيين والإضرار بالأعيان المدنية، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن أثناء الاضطلاع بعملياتها. ويمكن أن يساعد ذلك على تيسير جهود تعبئة الموارد. وأود في هذا الصدد، أن أشدد على أهمية وضع إطار للامثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي ينبغي أن يدعمه جميع الشركاء سياسياً ومالياً. وتعرب الأمم المتحدة مرة أخرى عن استعدادها لتقديم دعمها. وتنسم كفالة التعاون وقابلية التشغيل المشترك مع العمليات والأطر الأخرى، بما في ذلك عملية نواكشوط بقيادة الاتحاد الأفريقي وعملية برخان والبعثة المتكاملة، بأهمية حاسمة أيضاً.

٨٠ - وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه، يتطلب بلوغ القوة المشتركة قدرتها التشغيلية الكاملة من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استثمارات كبيرة لتلبية احتياجاتها الهامة من المعدات ومعالجة أوجه النقص في قدراتها. ومن ثم، فإن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية ستحتاج إلى مساعدة من الشركاء. وأود أن أعرب عن امتناني العميق للجهات المانحة كالاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الذين تقدموا لدعم القوة المشتركة. بيد أن التحديات والمهام التي تنتظرنا شاقة. ولذلك، فإني أطلع إلى مؤتمر المانحين الذي سيعقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأهيب بجميع الشركاء أن يمدوا يد العون لهذه المبادرة الهامة. وكما وعدت رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، سأعمل شخصياً على الإسهام بجهود تعبئة الموارد من أجل هذا المسعى.

٨١ - وإني أوصي بشدة بإيلاء اهتمام فوري لدعم عمليات القوة المشتركة في المرحلة الأولى، على النحو المبين بالتفصيل في المفهوم الاستراتيجي للعمليات، بالتركيز في هذه المرحلة على مرحلتها الأولى. ولتحقيق هذه الغاية، يبين هذا التقرير العديد من خيارات الدعم الممكنة. وإني أحث مجلس الأمن على أن يتحلى بالطموح. وأعتقد جازماً بأن القوة المشتركة لن تتمكن من المساهمة في تحقيق الاستقرار الدائم في منطقة الساحل، إلا من خلال التمويل والدعم المستدامين والقابلين للتنبؤ. كما يمكن أن يساعد

الدعم القوي المتعدد الأطراف على إحداث تأثير إيجابي على مبادرات الدعم الثنائي الجارية. وآمل بأن تتيح الزيارة المقبلة للمنطقة لأعضاء مجلس الأمن فرصة للحصول على مزيد من التبصر بالحالة على أرض الواقع من أجل فهم الإلحاح الذي يتسم به دعم القوة المشتركة.

٨٢ - ومن شأن خيارات الدعم المقترحة أن تفيد عمل البعثة المتكاملة، لأن البعثة وحدها لا يمكنها أن تعالج التهديدات المتعددة التي تواجهها منطقة الساحل، والتي يتجاوز كثير منها نطاقها الجغرافي وولايتها الأساسية، ولكن لها أثرا مباشرا على أمنها وأنشطتها. وتعتبر البعثة المتكاملة والقوة المشتركة متكاملتين. ومن خلال الإسهام في استقرار الحالة الأمنية في المنطقة، فإن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة، بما في ذلك عن طريق البعثة المتكاملة، من شأنه أن ييسر تنفيذ ولاية البعثة بدلا من أن يعرضه للخطر. ومن المهم أيضا، في هذا السياق، تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات البعثة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، لتمكينها من مواكبة البيئة الأمنية السريعة التطور.

٨٣ - وأعتقد اعتقادا راسخا بأن الدعم القوي من مجلس الأمن، بما في ذلك ولاية قوية تتناسب مع التهديدات الخطيرة التي يتعين على القوة المشتركة التصدي لها، لن يقتصر على إعطاء القوة المشتركة شرعية سياسية فحسب، بل سيعزز أيضا قدرتها على الوفاء أهدافها بشكل حاسم. وأود في هذا الصدد، أن أذكر بأن أي ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق لن تؤدي تلقائيا إلى التمويل من خلال الاشتراكات المقررة.

٨٤ - من أجل زيادة الأمن البشري، ينبغي اتخاذ التدابير العسكرية في سياق نهج أوسع نطاقا يعزز التنمية والحكم الرشيد والقدرة على الصمود وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وإني في ضوء ذلك، أحث الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية وشركاءها على تنشيط المبادرات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الراهنة وعدم الاستقرار في المنطقة، وقد آن الأوان من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى كفالة التنسيق الفعال والتكامل بين جميع المبادرات الوطنية والإقليمية في منطقة الساحل الرامية إلى تحسين الحوكمة والقدرة على الصمود. ودون زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، فإن هناك خطرا بعكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك المكاسب المتوخاة من خلال القوة المشتركة. وإني ما زلت ملتزما التزاما راسخا بتقديم هذا الدعم عن طريق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٨٥ - ويجب أن تُستكمل معالجة أوجه القصور في مجال الحوكمة بجهود صادقة ترمي إلى تحسين العمليات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وفي ضوء ذلك، أود أن أردد ما أعرب عنه من سبقي، الذين أبرزوا أهمية النهوض بتنفيذ عملية السلام في مالي من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار في مالي وبالتالي استقرار الجيران في منطقة الساحل. وإني مرة أخرى، أهيب بالسلطات في مالي والحركات الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة أن تقوم بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق، من أجل تيسير عودة سلطة الدولة وبسطها في المناطق النائية في شمال ووسط مالي، وتقديم منافع السلام والخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان أخيرا والإسهام في عكس اتجاه الآثار الضارة للتطرف. ويمثل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٤ (٢٠١٧) في ٥ أيلول/سبتمبر، الذي نص على إنشاء نظام للجزاءات لمالي بوجه خاص، أداة هامة في ذلك الصدد وينبغي أن يساهم في التعجيل بتنفيذ عملية السلام التي لا تزال الأمم المتحدة تشارك فيها بقوة، بما في ذلك من خلال مشاركة البعثة المتكاملة والمساعدية الحميدة والالتزام الذي لا يعرف الكلل الذي يديه ممثلي الخاص لمالي محمد صالح النظيف.

٨٦ - وسيعتمد نجاح القوة المشتركة أيضا على مستوى الدعم السياسي والتشغيلي الذي سيتلقاه مفهوم عملياتها من الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. ولذلك فإنني أدعو رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى التواصل مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى بغية تعزيز شرعية القوة المشتركة وانضمام كيانات إقليمية أخرى. ولذلك، فإنني أقترح أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور قوي في تعزيز وتنسيق الروابط والتعاون في المنطقة، بما في ذلك مع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال عملية نواكشوط. وكما هو مبين في الفقرة ٦٠ أعلاه، يمكن لفريق الدعم على الصعيد التقني أن يقدم المساعدة المؤسسية من خلال إنشاء إطار من هذا القبيل بقيادة رؤساء بلدان المجموعة الخماسية بالتناوب. وإني أشجع الاتحاد الأفريقي أيضا على استكشاف سبل كفالة تبادل المعلومات والتنسيق بين فرقة العمل المشتركة بين القوات المتعددة الجنسيات وفرقة العمل المتعددة الجنسيات التي تقاتل جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، من أجل تعزيز الاتساق بين المبادرات الجارية في المنطقة.

٨٧ - ونظرا لتأثير الحالة الأمنية في منطقة الساحل على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، والتكامل بين القوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وما تبقى من العمل الذي يتعين القيام به حتى وصول القوة المشتركة إلى القدرة التشغيلية الكاملة، فإنني أوصي بأن يواصل المجلس إجراء استعراض دوري لنشر القوة المشتركة، وسأواصل تقديم تقارير، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي، عن أنشطة القوة المشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بتشغيلها والتحديات التي تواجهها، والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها، فضلا عن سبل التخفيف من أي أثر سلبي لعملياتها العسكرية على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

٨٨ - وفي الختام، أود أن أشدد على أن مخاطر الامتناع عن دعم القوة المشتركة تفوق بكثير مخاطر توفير الدعم لها، بالنظر إلى ضخامة التحديات التي تواجهها المنطقة. ويحمل المجتمع الدولي، مسؤولية جماعية عن عدم السماح بفشل هذه المبادرة الهامة. ولذلك، فإنني أكرر مرة أخرى دعوتي أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره للوقوف إلى جانب الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في هذا المسعى الهام.